

طريق ثالث أم رأسمالية جديدة حوار مع «أنتوني جيدنز»

حاوره: منصور مبارك*

بعد سقوط الاتحاد السوفييتي السابق وما تلاه من تغييرات عالمية، ظهر كثير من المقولات والخطابات الفكرية التي سعت لأن تكون بديلا عن الأيديولوجيا الاشتراكية بنموذجها السوفييتي.

ومن أبرز هذه الخطابات «الطريق الثالث» الذي أسس له عالم الاجتماع البريطاني «أنتوني جيدنز» Anthony Giddens مدير كلية لندن للدراسات الاقتصادية والسياسية، والمستشار الفكري لرئيس الوزراء البريطاني «توني بلير». وأصدر «جيدنز» كتاب «الطريق الثالث» الذي يعد بمثابة «برنامج» لسياسات الاشتراكية الديمقراطية أو قوى يسار الوسط، وتكتسب هذه القوى أهمية كبيرة إذا علمنا أن أحزابها على رأس حكومات الدول الأوروبية الأربع الكبرى؛ بريطانيا، وفرنسا، وإيطاليا، وألمانيا.

ولقد رغبت مجلة العلوم الاجتماعية في جعل القراء العرب على معرفة بسياسات «الطريق الثالث» وجذوره، وبخاصة بعد أن تعرض لانتقادات كثيرة من قوى اليمين واليسار على حد سواء، فمنهم من عدّ «الطريق الثالث» ليس سوى محاولة جديدة لإضفاء وجه إنساني على الرأسمالية، في حين ذهب بعضهم الآخر إلى أنها ليست سوى فاشية أوروبية جديدة، وهذا نص الحوار:

■ هناك كثير من الانتقادات التي توجه نحو «الطريق الثالث» من قبل قوى اليمين أو اليسار، سواء لكون «الطريق الثالث» ليس سوى محاولة توفيقية لإضفاء وجه إنساني على الرأسمالية أو هو توجه جديد للييسار الأوروبي، كيف تنظرون إلى ذلك؟

* من أسرة تحرير المجلة.

هذه انتقادات مألوفة في أنحاء مختلفة من العالم تجاه الجدل الدائر حول «الطريق الثالث»، وبالنسبة لي فإن مصطلح «الطريق الثالث» هو علامة على تجديد يسار الوسط، وهو ما يعني، أساساً، تحديث اليسار، وذلك فيما أعتقد هو جوهر مبادئ اليسار، ما دام أنه يساند القيم الأساسية لسياسات يسار الوسط، وهي: التضامن والتركيز على أعضاء المجتمع الضعفاء، والإيمان بضرورة وجود حكومة فاعلة تعمل على تنفيذ ذلك، والاختلاف الأساسي في ذلك عن اليسار الأكثر تقليدية ليس في تلك القيم في حد ذاتها، بل في التأكيد على أن سياسات «الطريق الثالث» هي إدراك بأن العالم قد تغير بصورة جذرية، وفي مقدورنا، فقط، التكيف مع القضايا التي تواجهنا بتغيير بعض سياساتنا، وفيما يخص القيم والسياسات فإن سياسات «الطريق الثالث» تختلف عن اليمين الليبرالي الذي يؤمن بترك الناس دون حماية في مواجهة قوى السوق، ولا أعتقد أن أحداً من يسار الوسط يؤمن بذلك، والطريق الثالث يختلف عن أحزاب اليسار القديمة التي أشعر أن جزءاً كبيراً من مبادرتها غير ذات مضمون، وترجع إلى تقسيم دولي للعالم لم يعد له وجود. ولا أعتقد بأن هذه هي القضية، حيث إنه عندما يتم تبني الرأسمالية فيجب عليك أن تدع مجالاً لاقتصاد السوق، فأنت في حاجة إلى اقتصاد السوق وفي حاجة إلى أن يكون فاعلاً ولكنه في الوقت نفسه يجب أن يكون متوازناً من قبل الدولة والمجتمع المدني. وأعتقد من المنظور الذي أتبناه أن هناك حاجة إلى ثلاث دعائم متوازنة، هي: السوق والدولة والمجتمع المدني، وكل منها يجب أن يكون متوازناً مع الآخر. واليسار القديم يذهب إلى تفويض الدولة في إدارة كل شيء، ولكنني لا أعتقد أن كثيراً من الناس يريدون ذلك. إن «الطريق الثالث» هو بديل عن هاتين الرؤيتين.

■ هل في الإمكان تقصي الأصول التاريخية لمصطلح «الطريق الثالث»؟

يجب أن تكون حذراً هنا، لأن مصطلح «الطريق الثالث» له تاريخ بعيد.

■ نعم فهناك تباين في هذه القضية، فهناك من يرجع «الطريق الثالث» إلى بعض كتابات «توما الأكويني» و«نابليون الثالث»، وإن كنت أعتقد شخصياً بأن الخطوط العريضة لـ «الطريق الثالث» قد رفعت بوصفها شعارات في أحداث «ربيع براغ ١٩٦٧»* كيف تنظر إلى ذلك؟

* «ربيع براغ» هو ما يعرف بالتدخل السوفييتي العسكري في تشيكوسلوفاكيا عام 1967 بعد تبني الرئيس التشيكوسلوفاكي «دوبتشيك» لإصلاحات ديمقراطية تهدف إلى إضفاء وجه إنساني على التجربة الاشتراكية.

أعتقد بأنني قد قمت بالبحث في مصطلح «الطريق الثالث» أكثر من أي شخص آخر، وقد تقصصت المصطلح حتى القرن التاسع عشر، حيث كان أول من استخدمه جماعة فرنسية من المتضامنين، والتي كانت تنادي بالتضامن الاجتماعي، إذن المصطلح له تاريخ طويل فضلاً عن أنه استخدم أحياناً من قبل جماعات اليمين في بعض البلدان، لأنه ارتبط في هذه البلدان بمواقف أجنحة اليمين، لذلك أكدت سلفاً على أنه ليس من المهم أن يستخدم المصطلح أو لا يستخدم، لأننا نتحدث عن تحديث الاشتراكية الديمقراطية. على أي حال كان المصطلح يستخدم، عادة، من قبل اليسار، ولذلك كانت هناك محاولات متعاقبة لاستخدام مصطلح «الطريق الثالث» من خلال الديمقراطية الذاتية، وكما ذكرت بنفسك فإن «ربيع براغ» هو إحدى هذه المحاولات، فقد كان هناك وقت عنى فيه هذا المصطلح شيئاً حول فكرة «ماركس» عن الاشتراكية، ولكنه، غالباً، كان يستخدم عندما تحاول الاشتراكية الديمقراطية أن تجدد نفسها، وإن كان ذلك ما يعنيه مصطلح «الطريق الثالث» الآن، فإنني أجدّه معقولا، فالاشتراكية الديمقراطية تحاول تجديد نفسها كما فعلت في مراحل سابقة لكي تواجه تحديات التغيير، وأنا كنت سأستخدمه بهذا المعنى، ولكن مرة أخرى ليس من الأهمية بمكان إن أنت استخدمت المصطلح أو لا.

■ هل «الطريق الثالث» هو فكرة أوروبية خالصة، أي صمم أساساً بوصفه رؤية لمستقبل أوروبا؟ وماذا في اعتقادك حدث في روسيا في عهد رئيس الوزراء السابق «أناتولي تشوباييس» عند تطبيقه لسياسات مشابهة لسياسات «الطريق الثالث»؟ وهل ما تم في أوروبا خارج الاتحاد الأوروبي كان تطبيقاً غير ناضج لسياسات «الطريق الثالث»؟

إن الجدل الدائر حول عالمية «الطريق الثالث» يمكن ملاحظته بسهولة، وذلك لأن الفلسفتين اللتين كانتا موجودتين قد خسرتا كثيراً من مواقعهما، كما تحدثنا سلفاً عن سياسات فلسفة اليسار القديم التي انطلقت من عالم ثنائي القطبية والتي كان لها منظور لعالم اشتراكي من نوع ما. ولا يوجد إلى الآن أي خيار آخر، على المدى البعيد، عن اقتصاد السوق الفعال، لذلك فإن وجهة النظر هذه ليست سوى ضرب من الحنين إلى الماضي، ومن جانب آخر، وكما ذكرت سلفاً، لا يمكن أن نتعامل مع العالم كما لو أنه سوق عملاقة، فيجب أن تسيطر على آليات السوق، لذلك ففي جميع أنحاء العالم، نجد أن الناس تتطلع إلى شيء مختلف عن الفلسفتين السياسييتين القديمتين، وهذا ينطبق أيضاً على أفريقيا، وآسيا، وأمريكا الجنوبية وحتى أوروبا.

فلا شك أنه مع تعدد البلدان تتعدد أيضاً خلفياتها بصفة عامة، وتنطلق من حاجات مختلفة عند دخولها في هذا الجدل. ومنظومة القوة في العالم تؤثر في كيفية استيعاب هذه الأفكار. وفي أوروبا، كما تعرف، هناك خلفيات حضارية متباينة ودرجات نمو مختلفة عن دول الخليج العربي أو الشرق الأوسط. وأعتقد أنه في ظل العولمة فإن كثيراً من المشكلات ستمت مواجهتها بطريقة موحدة أكثر مما كان يحدث في الماضي.

والقضية الأساس للجميع، هي كيف نشترك في الاقتصاد العالمي الإلكتروني الجديد، وبخاصة ونحن نراه يتجه أكثر فأكثر نحو تكنولوجيا المعلومات بوصفها وسيلة للإنتاج، ونحافظ، في الوقت نفسه، على مجتمع يستوفي الشروط التي ذكرتها مسبقاً، وعلى رأسها وجود حكومة قوية تهتم بجميع الناس. هذه هي المشكلات التي تواجهها جميع الدول، وأعتقد بأن سياسات «الطريق الثالث» لديها بالفعل برنامج عمل أكثر فاعلية من الفلسفتين السياسيتين السابقتين.

■ دعني أتساءل هنا؛ إلى أي مدى تؤثر التشكيلات السياسية للقوى الحاكمة في الاتحاد الأوروبي في تطبيق هذه السياسات، وخصوصاً ونحن نعلم أن في فرنسا وإيطاليا وألمانيا على سبيل المثال تحالفات للأحزاب الحاكمة مع أحزاب الخضر* والشيوعيين، كما أن المرجعيات الفكرية لهذه الأحزاب تتباين كذلك؟

هذه الاختلافات موجودة في التحالفات ذات المصالح المختلفة، ولكن من المنظور الأعم فإن الاختلافات بين أحزاب يسار الوسط الأوروبية هي اختلافات طفيفة، وبخاصة بين الاشتراكيين الفرنسيين والبقية الذين ذكرتهم، هناك اختلافات معينة في السياسة، على سبيل المثال هناك محاولات لتطبيق نظام (35) ساعة عمل أسبوعية في فرنسا، في حين لا تتبع بقية الحكومات الأخرى مثل هذه السياسة، ولكن ما هو مثير للدهشة هو أن أوجه التشابه أكثر من أوجه الاختلاف، فأنت لو تتبع ما عملته حكومة «جوسبان» في فرنسا لوجدته مشابهاً لما تم عمله في كثير من الدول الأوروبية الأخرى، مثل تخفيض الضرائب للشركات الصغيرة والمباردين entrepreneur** «الشركات الجديدة»، وتشجيع الشركات على دخول الاقتصاد

* المقصود هنا الأحزاب الأوروبية المدافعة عن قضايا البيئة والسلام (Greens).
** رأس المال الصغير المغامر.

الإلكتروني الجديد، وهو ما تم تطبيقه في بقية الدول الأوروبية الأخرى، وحتى تحديد ساعات العمل الأسبوعية بخمس وثلاثين ساعة، أشعر بأنها أصبحت أداة لمرونة سوق العمل ولأن تستخدم عقداً بين الموظفين وأرباب العمل.

لذلك فبرامج العمل تكون متشابهة مادامت أغلب البلدان التي شهدت نجاحاً في أوروبا تطبق أجنحة «الطريق الثالث»، حيث لديهم سوق عمل مرنة مع حماية اجتماعية، ولا يتخوفون من خفض الضريبة عند الضرورة، فهم ينظرون إلى تأثير الضرائب ليس فقط من ناحية العدالة الاجتماعية، وإنما كذلك من ناحية إيجاد فرص التطور الاقتصادي، ويحاولون فضلاً عن ذلك تطوير فلسفة سوف تجد قبولاً من قطاع عريض من الناس أكثر من مجرد حصرها في الطبقة العاملة تحديداً، وأيضاً هم موافقون على الحاجة إلى إدخال إصلاحات جوهرية عادلة على مؤسسات الرعاية، مثل تلك الخاصة بالتأهيل والتقاعد على أساس من الانضباط المالي بدلاً من اللجوء بكل بساطة إلى الاقتراض لتمويل دولة الرفاه. وهذا من بين السياسات التي تشترك فيها الحكومات الناجحة، وألمانيا وفرنسا تقتربان من ذلك كثيراً، ولو رجعت إلى قمة «لشبونة»* لوجدت أنه جرى التأكيد على هذه الأمور؛ مثل خفض الضرائب في اتجاهات معينة، والتأكيد على أهمية معرفة من أين تجبى الضرائب بدلاً من تحديد معدلها، وكذلك التأكيد على أنه كلما ازداد الناس في سوق العمل كانت هناك فرصة أكبر للصحة والتعليم.

إن سياسات «الطريق الثالث» تتطلع إلى معدلات عمالة مرتفعة، فالمجتمع الذي يعاني من البطالة ليس مجتمع عدالة اجتماعية، ولا يمكن لمجتمع فيه التزامات ضخمة لرواتب المتقاعدين أن يكون نتاجاً لدولة رفاه، فعلى سبيل المثال في ألمانيا أو فرنسا هناك صدمات بين الجيل الشاب والجيل القديم، فالأخير يشعر بالأمان في حين لا يشعر الأول بالأمان، فعلى سبيل المثال هناك كثير من الشباب لم تكن لهم، على سبيل المثال، وظائف مستقرة في فرنسا، وهذا ليس عقداً اجتماعياً مرضياً.

إننا نحاول بناء عقد اجتماعي جديد، ففي كل الاقتصادات الناجحة هناك مشروعات رفاه، وذلك ينطبق على الدانمارك أو أيرلندا أو البرتغال أو المملكة المتحدة، كما أن هناك حزمة إجراءات مماثلة في تلك الدول، إن المفتاح الرئيس لهذه المشروعات هو كيفية المحافظة على عدالة اجتماعية فاعلة. وبالطبع هناك قضايا

* قمة OSCE منظمة التعاون والأمن الأوروبي.

أخرى مثل قضايا المهاجرين، وكيفية دمج سكان مختلفين ثقافياً ضمن سوق العمل، ولعل أفضل طريقة لدمج المهاجرين في سوق العمل هي في الرعاية وفقاً لخطط عالمية.

■ هل تعتقد أن أمام «الطريق الثالث» وقتاً طويلاً حتى يكسب معركة الأفكار؟

أعتقد أنه بالفعل ربح المعركة، لأنه في أوروبا وبعض البلدان الأخرى، مثل البرازيل والمكسيك والأرجنتين أو تايوان أو كوريا نجد أن هذه هي السياسات التي تحاول الحكومات تطبيقها، وجميعها في الحقيقة تخضع للتجريب، لأنه لا أحد يعلم ما ستسفر عنه التغييرات الحادثة في العالم. لقد ولى الزمن الذي كان الناس فيه يعلمون على أي شكل سيكون المستقبل كما اعتقد «ماركس». نحن لا نعرف ما ستحدثه التغييرات التكنولوجية، فهي تحدث بإيقاع متسارع، لذلك فأنا أعتقد بأنه برنامج مفتوح، ومن جانب آخر أفترض أن جميع حكومات الوسط في العالم تحاول تطبيق برامج متشابهة، وذلك يتطلب أكثر مما تحدثنا عنه، فهو يتطلب إصلاح الدولة والحكومة نفسها في كثير من البلدان، حيث إن لديك كثيراً من الحكومات المتضخمة وغير الفاعلة في الوقت نفسه، وذلك بسبب تضخمها أو بيروقراطيتها، إنك في حاجة إلى حكومة جيدة وفاعلة وغير بيروقراطية ومبادرة، وكذلك ديموقراطية، وهذه هي المفصلات الرئيسية لسياسات «الطريق الثالث».

■ هل لك أن تحدثنا عن المؤتمرات التي حضرتها حول نقاش «الطريق الثالث»، وهل لك أن تحدثنا بصفة خاصة عن مؤتمر «فلورنسا» الذي عقد في ٢٠/١١/١٩٩٩؟

كان اجتماع «فلورنسا» هو الأخير في اجتماعات متعاقبة، وأعتقد أنه من المهم أن يجتمع القادة السياسيون لمناقشة القضايا التي ذكرناها آنفاً، واجتماع «فلورنسا» كان الأحدث في هذه السلسلة من الحوارات، وأعتقد أن هذه الاجتماعات في مجملها كانت مؤثرة. فعلى سبيل المثال إن كان لا بد من التعامل مع مشكلة الديون العالمية للدول الفقيرة فإن السبيل الوحيد لذلك هو باجتماع القادة السياسيين معاً، وضمن أن وزراء ماليتهم سوف يتخذون هذا الموقف في اجتماع G8* حتى يكونوا قادرين على جعل برلماناتهم الوطنية تتبنى إجراءات معينة تجاه

* مجموعة الدول الصناعية الثماني وهي: الولايات المتحدة الأمريكية، وكندا، وبريطانيا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وروسيا.

هذه القضية، والطريق الوحيدة لتصحيح نظام مالي عالمي هي في تعاون الأمم بعضها مع بعض، وأن تكون هناك عدالة أكبر، وأن يكون للدول غير الغربية حضور أكبر في الحوار العالمي.

■ كيف ننظر إلى أنحاء أخرى من العالم لديها مشروعات مختلفة للنمو الاقتصادي والإصلاح مثل الصين ودول جنوب شرق آسيا؟

إن دول جنوب شرق آسيا، باستثناء «إندونيسيا» قد تعافت من الأزمة الاقتصادية الأخيرة، وهناك إجماع على أنه لم يتم عمل إصلاحات هيكلية فيما يتعلق بممارسات الفساد في المنظومة الاقتصادية، فضلاً عن الشفافية في التعامل المصرفي، ولكنني أعتقد أن بعضاً من هذه الدول ما يزال معرضاً لما حصل من قبل. وفيما يتعلق بـ «الصين» فإن الأمور مختلفة، فقد كانت الأمور ناجحة تماماً، ولكن السؤال المهم هنا؛ هل باستطاعة الصين أن تحقق المرحلة التالية وهي التعامل مع المؤسسات الضخمة المملوكة من قبل الدولة، والتي ما زال لها دور مهم في الاقتصاد وبخاصة مع ضرورة اللجوء إلى تفكيكها أو تحديثها وتلك قضية صعبة؟ وبمناسبة ذكرك روسيا في سؤال سابق أعتقد أن أزمة جنوب شرق آسيا، بمعنى ما، انتهت بروسيا، حيث عانت «روسيا» أكثر من دول جنوب شرق آسيا، و«روسيا» تجعلنا نعود إلى ما قلناه مسبقاً حول إمكانية بناء مجتمع مدني فاعل، يساعد على صنع سوق فاعل ومؤسسات حكومية، و«روسيا» يجب أن تكون درساً موضوعياً للأشخاص الذين هم على اليمين (المحافظين)، ويذهبون إلى أنه لا داعي لدفع الضريبة لأنه في روسيا عندما لا تدفع ضرائب فإن الدولة ليست لها مشروعية قانونية، ولا تستطيع أن تعمل ما يفترض أن تعمله الحكومة، نحن لا نعرف كيف ستوفي روسيا جميع هذه الالتزامات ولكن على الأقل هناك قيادة جديدة من جيل شاب، وما علينا إلا أن نرى ما ستفعله.

■ ما الذي تعتقد أنه من الواجب عمله في ظل هذه المرحلة التي تشهد تغيرات متسارعة؟

أعتقد أن هناك شيئاً يجب أن نفكر فيه جميعاً، وهو كيف لنا أن نحقق إدارة (Governance) عالمية أكثر فاعلية، فهناك حاجة كبيرة إليها، وأعتقد أن هذه مرحلة تتطلب اعتماداً متبادلاً أكبر مادام هناك مزيد من المشكلات المتشابهة حول العالم، لذلك فأنا أعتقد بأن لقاء المجموعة الأوروبية مع المنظمة الإفريقية قبل فترة هو أمر

مهم، وما دامت حكومات الوسط قد بقيت في السلطة فإن هناك اهتماماً حقيقياً بمحاولة تحقيق التمايز الاقتصادي العالمي، وأعتقد أن أشخاصاً كثيرين في مؤسسات مالية عالمية لديهم مثل هذا الاهتمام وخصوصاً بعد مواجهات «سياتل» التي أوضحت أن عليك العودة إلى الطقوس الاجتماعية والحاجات الاقتصادية لأولئك الذين تم استبعادهم والآخرين الذين يملكون الامتيازات في العالم، وأنا أؤيد بقوة مبادرة الأمم المتحدة للقضاء على الفقر في عام 2020، وأود أن أرى الدول الغربية تعمل في هذا الاتجاه، ولا أعتقد أن الحل سيكون في تحويل الرساميل بل الأفضل أن يتم ذلك من خلال تعاون المؤسسات، ومساعدة الدول على تطوير مؤسسات مناسبة، حتى يصبح بمقدور رأس المال المستثمر أن يفيد بحق هذه الدول. إن أكبر تغيير حقيقي في السوق العالمي قبل ثلاثين عاماً كان يتمثل في امتلاك احتياط هائل من رأس المال الذي يبحث عن الاستثمار ولا تسيطر عليه المؤسسات الكبرى أو الحكومات، فهم في الأساس مستثمرون يبحثون عن مكان يستثمرون فيه أموالهم، وهذا قد يساعد الدول الفقيرة كثيراً، فالأشخاص لن يستثمروا في دول يعتقدون أن أموالهم ستتحول إلى بنك في «سويسرا» أو ما شابه ذلك. أنا أعتقد أن هناك اهتمامات متشابهة حول العالم ولم يعد هناك معنى لعالم أول أو ثالث بعد الآن، فهناك قضايا متشابهة تتخطى هذه الحواجز، لذلك أعتقد أن هناك سبباً للتفاوت إذا استطاعت حكومات يسار الوسط البقاء في السلطة. كما أرى أن وسيلة بقائهم في السلطة هي في تطبيق سياسات «الطريق الثالث».

وأنت إذا نظرت إلى أوروبا نفسها، فستجد أن دعم مواقف اليسار القديم لدور أكبر للدولة واتخاذها من ثم موقفاً عدائياً تجاه السوق، جعل اليسار لم يحصل سوى على نسبة 8 أو 9٪ من أصوات الناخبين، وحتى إذا كانت هذه البرامج مرغوبة - ولا أعتقد ذلك - فلا يمكن أن تحصل على دعم انتخابي. لقد كنت أعتقد منذ وقت طويل بأن السياسة غير ذات أهمية، ولكن بعد الدخول مباشرة في العمل السياسي خلال خمس السنوات أو الست التي مضت توصلت إلى الرأي المناقض لذلك وبأن السياسة ذات تأثير كبير، وعلى الرغم من أن التقسيم بين اليسار واليمين أصبح أقل مما كان عليه في السابق، فإنه يحدث فرقاً كبيراً حول تحديد من يكون في السلطة وكيفية استخدامه لهذه السلطة، وطبيعة الأفكار التي لديهم، وهل هم ملتزمون بمبادئ العدالة.

■ هل لك أن تحدثنا عن كلية لندن للدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية "LSE" وما تقوم به في هذا الإطار؟

ما أتمناه أن تكون (LSE) مكاناً نستطيع أن نُخضع فيه جميع هذه المشكلات للبحث، لأنها دائماً ذات تأثير قوي على السياسات العامة والاقتصادية. (LSE) هي جامعة عالمية لديها طلبة من 120 دولة و60٪ منهم ليسوا من المملكة المتحدة، لذلك عندما نتحدث عن الاهتمام بالعلومة والاستجابة لها في «الطريق الثالث»، فإن (LSE) هي مثال على ذلك، فنحن نعتقد أنها أفضل مؤسسة للعلوم الاجتماعية في العالم، وإنني متشوق إلى مناقشة أهمية أن يتطلع الطلبة في هذا الجزء من العالم إلى أوروبا بدلاً من التركيز على الولايات المتحدة فقط. وما دمنا نتحدث عن سياسات «الطريق الثالث» فإن الاتحاد الأوروبي كذلك طرف في سياسات «الطريق الثالث». إن الاتحاد الأوروبي يقوم بجهد أصيل ورائد لتجسيد سياسات «الطريق الثالث» على مستوى الأمة، وهو شبيه بما يتم تداوله هنا في الكويت، وأعتقد أنه من الواجب استكشاف ذلك، لأن ذلك هو الطريق إلى الأمام، فالسياسة لها دور كبير في أوروبا ونحن نحاول تأسيس الأفكار للمستقبل وتطوير الاتحاد الأوروبي كذلك.

